المجلة الاكاديمية للعلوم الاجتماعية (م٣، ع٢، يوليو ٢٠٢٥)
د/ وفاء بسيوني شحاته
استاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة – جامعة المنوفية

دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو المستدام في مصر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٤

تاريخ الإرسال: ٢٧ يناير ٢٠٢٥؛ تاريخ المراجعة: ٢٣مارس ٢٠٢٥؛ تاريخ القبول: ٢٠ مايو ٢٠٢٥؛ تاريخ النشر: ١ يوليو ٢٠٢٥

ملخص البحث

هدف البحث إلى اختبار مدى صحة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو المستدام في مصر، انطلاقا من فرضية كنيز التي مفادها أن زيادة الإنفاق الحكومي له أثراً إيجابي على تحقيق النمو الاقتصادي، وفي ظل التطورات والأزمات التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، وجدت الباحثة مجالاً لإسقاط تلك العلاقة على تحقيق النمو المستدام خاصة في الاقتصاد المصري، كونه اقتصاد ريعي في المقام الأول، لاختبار ما إذا كانت سياسات الإنفاق الحكومي في مصر يتم توجيهها بالشكل الذي يدعم استدامة النمو وتحقيق التنوع الاقتصادي لمصادر الدخل القومي لحماية الاقتصاد القومي من آثار الأزمات الاقتصادية المتكررة والتغيرات المناخية الحادة التي تهدد بنضوب بعض الموارد الطبيعية، وباتباع منهجية ARDEL لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل، خلصت نتائج البحث إلى تأكيد إيجابية العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي والنمو المستدام في مصر بشكل عام، وزاد الأثر الإيجابي للإنفاق الاستهلاكي في الأجل القصير، أما الإنفاق الاستثماري في مصر فقد تبين أن له أثراً إيجابياً على النمو المستدام في الأجل الطويل، وإن كان الأثر ضعيفا، مما يعني الحاجة إلى القيام بمزيد من الاستثمارات طويلة الأجل لتحقيق التنوع الاقتصادي وتحسين جودة العنصر الشرى للتوجه نحو زيادة معدلات استدامة مصادر الدخل والنمو في الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو المستدام، القطاعات غير النفطية، التنوع الاقتصادي.

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

شحاته، وفاء بسيوني، (٢٠٢٥). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو المستدام في مصر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٤، المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام، ٣(٢)، ٥٢٠-٥٥٢.

The role of government spending in achieving sustainable growth in Egypt during the period 1995-2024

Abstract

This research aims to test the validity of the relationship between government spending and sustainable growth in Egypt, based on Keynes' hypothesis that increased government spending has a positive impact on achieving economic growth. Based on ARDEL methodology to analyze the relationship in the short and long terms, the results confirmed the positive relationship between total government spending and sustainable growth in Egypt in general, with an increased positive impact of consumer spending in the short term. Investment spending in Egypt, however, had a positive impact on sustainable growth in the long term, albeit a weak one. This indicates the need for more long-term investments to achieve diversification and increase the rates of sustainable income sources and growth in the Egyptian economy.

Keywords: government spending, sustainability economic growth, economic diversification and non- oil sectors.

مقدمة:

احتل الإنفاق الحكومي Government Spending أهمية خاصة في الدراسات التنموية، منذ أن وضع "كينز" نظريته للطلب الكلي الفعال عام ١٩٣٦ كأحد أهم مكونات الطلب الكلي، حيث استحدث كنيز للحكومة دورا فاعلاً في النشاط الاقتصادي يخالف دور الدولة الحارسة الذي آمن به الكلاسيكيون لعقود كثيرة، حتى أظلت كارثة الكساد العظيم عام ١٩٢٩، وأكد كينز على ضرورة قيام الحكومة بضخ دفعات متزايدة من الإنفاق الحكومي من خلال مشروعات البنية التحتية لتوليد الوظائف والدخول الجديدة ودفع عجلة النشاط الاقتصادي للخروج من الأزمة. وساعدت ميكانيكية عمل المضاعف Multiplier من تعظيم الأثر الإيجابي لدفعات الإنفاق الحكومي على كل من الناتج والدخل والإنفاق، حين تتحقق له الفاعلية في توجيهه نحو القطاعات المؤثرة في تلك المتغيرات، ويتحقق العكس إذا سرنا بالإنفاق الحكومي في الاتجاه المعاكس.

ومنذ اتجاه المنظمات الاقتصادية الدولية وهيئة الأمم المتحدة، إلى تبني اتجاهات جديدة في الفكر التنموي، والانطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة، بهدف الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من الموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، وتهددها مخاوف النضوب لبعض مكوناتها. فقد قامت بوضع مبادئ وأهداف ومحاور لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف الاقتصاديات، متقدمة كانت أو نامية. ولا شك في أن الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة قضية مهمة للغاية لأنها تتعلق بمستقبل الشعوب والاقتصاديات المختلفة والتي تختلف في مقدراتها وحجم التحديات التي تواجه كل منها. وإذا ما نظرنا لتلك التحديات بعين فاحصة نجد أن مجموعة الدول النامية ومنها مصر، هي الأكثر احتياجا لتبني ذلك الفكر نظرا لقسوة ما تعاني من تحديات وعقبات تحد من فاعلية الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الفكر المستدام، الأمر الذي يُلقي على الحكومة عبءً مهما يتعلق ليس فقط بضرورة تصميم حزم السياسات الاقتصادية المناسبة، بل وبتوجيه أدواتها واليات تنفيذها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولما كان الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية، والتي تستخدمها الحكومة المصرية لتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة وإعادة تخصيصها نحو القطاعات الاقتصادية غير البترولية، لخلق روابط دفع أمامية وخلفية وتوليد فرص العمل والدخول الجديدة وتحقيق التنوع بالهياكل الإنتاجية بالاقتصاد القومي، لتحفيز النمو الاقتصادي وضمان استدامة مصادر الدخل القومي. خاصة مع تكرار وقوع الصدمات الخارجية واستمرار تغيرات الأسواق الدولية، والتي يعتمد عليها الاقتصاد القومي اعتمادا رئيسياً في سد الاحتياجات الاستهلاكية والانتاجية، في ظل أزمة العرض التي تشهدها القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتدهور معدلات القيمة المضافة منها. الأمر الذي يتطلب من الحكومة بذل جهودا خاصة لإصلاح سياسات الإنفاق الحكومي وزيادة كفاءتها في تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز فرص النمو المستدام بالاقتصاد القومي.

وعلى ذلك تتلخص **مشكلة البحث:** في التعرف على ما إذا كانت جهود الحكومة المصرية في توجيه سياسات الإنفاق الحكومي قد ساعدت على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام أم لا خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٣. وترجع **أهمية البحث:** إلى خصوصية المرحلة الراهنة التي يمر بها الاقتصاد المصري، وتدهور معدلات الأداء الاقتصادي به، نتيجة عدم مرونة الأجهزة الانتاجية، وتصاعد حدة الاختلال الداخلي والخارجي وخطورة تكرار انتشار الصدمات والأزمات بالأسواق الدولية، وما يترتب عليها من آثار سلبية، بالإضافة إلى تصاعد المخاوف الدولية من حدة التغيرات المناخية والتي تهدد أمن الموارد الناضبة، وتخلق تحديات حقيقية من نقص الموارد اللازمة لتحقيق متطلبات النمو المستدام، وما تفرضه تلك التحديات على الحكومة من ضرورة السعي نحو توجيه السياسات الاقتصادية، وخاصة سياسات الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري لدعم وتحقيق الاستدامة في مصادر

الدخل القومي، وبناء هياكل اقتصادية متنوعة بالقطاعات الرئيسية تحمي الاقتصاد القومي من أثر تلك الصدمات الداخلية والخارجية.

وتتلخص **أهداف البحث:** في:

١- اختبار مدى صحة تحقق فرضية "كينز" للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو المستدام وذلك إرتباطاً بالاقتصاد المصري.
٢- دراسة مقومات تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المصري
٣- تحليل وتقيم فاعلية سياسات الإنفاق الحكومي المتبعة في مصر لتحقيق النمو المستدام في مصر خلال فترة الدراسة.
٤- وضع سيناريوهات مستقبلية لزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري.

ويسعي البحث لتحقيق تلك الأهداف في ظل ***فرضية أساسية*** قوامها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة الإنفاق الحكومي وتحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢٣

ويتم اختبار مدي صحة فرضية البحث في ضوء مجموعة من **الحدود البحثية**، يرتبط الأول منها: بالحدود ***الموضوعية*** *والتي تركز* على تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو المستدام انطلاقا من فرضية كنيز التي تؤكد دورا فاعلاً لسياسات الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل انتشار تكرار وقوع الأزمات الاقتصادية محلياً ودولياً. ويتعلق الحد الثاني بتغطية الفترة ***الزمنية*** من ١٩٩٥ حتى ٢٠٢٣ نظرا لما شهده الاقتصاد المصري من أحداث وتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية بدايةً من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع ١٩٩١، وأزمات انهيار أسعار البترول بالأسواق الدولية، والأزمة المالية العالمية، وثورات الربيع العربي وأزمات السياحة في مصر. والحرب الأوكرانية الروسية، وأحداث كوفيد- ١٩، ثم الحرب بين فلسطين وإسرائيل، وتقتصر ***الحدود المكانية*** على دراسة وتحليل مشكلة البحث في الاقتصاد المصري وباستخدام البيانات الرسمية له.

ولتحقيق الأهداف السابقة ينقسم يتناول البحث الدراسات السابقة بالدراسة والتحليل ثم ينتقل إلى الإطار النظري للبحث، يليه الإطار التطبيقي للبحث ويُختتم البحث بالنتائج والتوصيات

٢. الدراسات السابقة

زخر الأدب الاقتصادي في مجال تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالعديد من الدراسات العربية والأجنبية، وفيما يلي عرضاً لبعضٍ من أهم تلك الدراسات، للوقوف على أهم ما توصلت إليه من نتائج، للاستفادة منها في تحديد الفجوة البحثية وموقع هذا البحث بينها، ثم تحديد المتغيرات المفسرة والحاكمة لهذه العلاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم التركيز في عرض الدراسات السابقة على تلك الدراسات التي بحثت العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ومن ثم النمو المستدام وفقا لفرضية "كينز" باعتبار الإنفاق الحكومي متغير مستقل والنمو الاقتصادي متغير تابع له، تلك الفرضية التي وضعها كأحد الحلول للخروج من أزمة الكساد العظيم وما ترتب عليها من تدهور اقتصادي وانعدام فرص تحقيق النمو الاقتصادي، ليأتي دور الدولة بتوظيف سياسات الإنفاق الحكومي وتحريك عجلة الطلب الكلي لدفع عجلتي الإنتاج والنمو الاقتصادي. فما بالنا ونحن نبحث الآن باقتصاداتنا ليس فقط عن تحقيق النمو الاقتصادي بل واستدامته للأجيال القادمة، وخلق فرص التنوع والبقاء على الساحة الدولية وهذا المدخل لبحث العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي كما افترضها كينز تختلف في مضمونها عن بحث نفس العلاقة وفقا لفرضية فاجنر(ADOLF WAGNER 1833) والفكر الكلاسيكي الذي يعتبر النمو الاقتصادي سبباً للإنفاق الحكومي، أي أن الإنفاق الحكومي تابعا للنمو الاقتصادي وليس العكسي، ونحن لا ننكر صحة هذه

العلاقة حال توافر شروط تحققها وكما أثبتتها العديد من الدراسات السابقة في عديد من الدول النامية مثل الجزائر ومصر وماليزيا وغيرها من الدول. وعلى ذلك نستعرض التراث الأدبي المؤيد لنظرية "كينز" على النحو التالي:

دراسة Sanjeev (2023) والتي هدفت لتحليل العلاقة بين والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مستخدماً بيانات سلسلة زمنية مقطعية سنوية لـ ١١٧ دولة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢١، باستخدام نموذج التأثير العشوائي للتحليل. وأظهرت نتائج الدراسة إيجابية العلاقة بين الإنفاق الحكومي كمتغير تفسيري والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، حتى في حالة التحكم في معدل نمو السكان ودرجة الانفتاح التجاري، مما يعني أن كل زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات فضلاً عن تحفيز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية والانفتاح التجاري الذي أظهر ارتباطًا إيجابيًا مع النمو الاقتصادي كمتغيرات تفسيرية. واتفقت مع هذه النتيجة **دراسة: عبد العظيم حسن، (٢٠٢٢)، والتي** هدفت إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر، باتباع نموذج ARDL ونموذج انحدار خطي متعدد باستخدام دالة كوب دوجلاس، بالاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٨٠–٢٠١٩) ، وأكدت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل في مصر وهو ما يتفق مع الفرضية الكنيزية حيث أن الإنفاق الحكومي جزء من دالة الطلب الكلي وبالتالي تسهم زيادته في زيادة الانتاج والاستثمار ومن ثم معدل النمو، وأشارت الدراسة إلى أن معظم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري يتجه نحو البنية التحتية مما يسهم في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي احصائياً عند درجة ثقة ١٪ وهو ما يشير إلى تقارب التوازن في الأجلين القصير والطويل، وأهم توصيات الدراسة ضرورة تكامل السياسات الاقتصادية لخفض مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وتوجيه الإنفاق الاستثماري للاهتمام برأس المال البشري لرفع كفاءة وإنتاجية العنصر البشري لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. وأضافت **دراسة (Samuel, (2021**" بعدا جديدا عند تحليل أثر الإنفاق الحكومي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في نيجيريا من خلال تحليل هيكل واتجاه الإنفاق الحكومي خلال الفترة ١٩٨٦ إلى عام ٢٠٢٠، بإتباع منهجية التحليل الوصفي حيث أشارت النتائج إلى أن الإنفاق الجاري في نيجيريا أعلى من الإنفاق الرأسمالي، وأن إنفاق قطاعي الخدمات الاقتصادية والاجتماعية غير كافٍ لتعزيز جهود ذات مغزي لتحقيق التنمية المستدامة، نظراً لانتشار الفساد الذي ساهم في ضعف مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح هيكل الإنفاق الحكومي وإعادة تخصيصه ليتناسب مع أهداف تحقيق النمو المستدام. واتفقت نتائج دراسة **Noha, et all2021** عند فحصها لمدي صحة قانون فاجنر في مصر خلال الفترة ١٩٦٠–٢٠١٨، من خلال اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمنهجية التكامل المشترك لجوهانسن، إلا أن النتائج قدمت دليلاً قوياً على وجود العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في مصر، بالإضافة إلى إثبات علاقة سببية ثنائية الاتجاه، تمتد من الإنفاق الحكومي إلى النمو موضحا أهمية تلك العلاقة خاصة إذا تم إعادة تخصيص سياسة الإنفاق الحكومي لدعم تحقيق النمو الاقتصادي وضمان استدامته. وأضافت دراسة **Omar, (2022),** بعدا جديدا لتأثير أدوات السياسة المالية على معدل النمو في مصر من خلال تطبيق تحليل الانحدار الذاتي للمتجه الهيكلي على السلاسل الزمنية الفصلية من الربع الأول ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى الربع الرابع ٢٠٢٠/٢٠١٩، لتحليل تأثير قنوات انتقال السياسة المالية من خلال تفكيك SVAR لتحليل آثار التغيرات في الضرائب والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وأكدت النتائج أن صدمات الإنفاق الحكومي تؤثر ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، بينما صدمات الضرائب تؤثر سلباً، بالإضافة إلى إيجابية أثر الإزاحة بين الإنفاق العام

بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، وبين الإنفاق الخاص بشقيه مما يوضح أهمية السياسة المالية في توجيه حركة النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي وضمان استدامته. واتفقت دراسة

Fakhri et.al, (2022) مع هذه النتائج عند دراسة وتحليل تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم خلال الفترة السنوية ١٩٨٩–٢٠١٨، باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج ARDL في إطار دالة الإنتاج الموسعة لكوب دوجلاس، وتوصلت النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي، بالإضافة إلى العمالة ورأس المال غير النفطي لها تأثيرات إيجابية ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كما تم اختبار ما إذا كان الانخفاض الأخير في أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية المنفذة قد تسببت في انقطاع العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والمتغيرات التفسيرية الأخري، وأكدت النتائج أن الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي له تأثيرات إيجابية ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأجلين الطويل والقصير، وليس هناك أي انقطاع هيكلي في العلاقات القصيرة أو الطويلة الأجل، كما أن التأثيرات الإيجابية لرأس المال غير النفطي والعمالة على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأجل الطويل تعني إمكانية وجود تأثير إيجابي غير مباشر أكبر للإنفاق الحكومي إذا تم توجيهه نحو مشاريع تعزز الاستثمار الخاص غير النفطي وخلق فرص العمل، وبالتالي يمكن للحكومة أن تفكر في التركيز على تنمية رأس المال البشري، بما في ذلك الاستثمار في التعليم والتدريب المهني وبناء القدرات بما يضمن تحفيز تحقيق النمو المستدام. واتخذت **دراسة (2023) ,Petro, et all** ، نفس الاتجاه لقياس تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مع التركيز على الصحة والبنية التحتية والتعليم والزراعة في تنزانيا، للفترة من ١٩٧٠–٢٠٢٠ باستخدام برنامج STATA وتمثلت المتغيرات المستقلة في الإنفاق الحكومي على قطاعات التعليم والصحة والزراعة والبنية التحتية، وتوصلت نتائج اختبار تكامل جوهانسن المشترك إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين جميع المتغيرات التفسيرية والنمو الاقتصادي، ولكن كشف نموذج ARDL أن الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة كان له تأثير منخفض على النمو الاقتصادي مقارنة بالإنفاق على مجالات البنية التحتية والتعليم والزراعة؛ وكلها كان لها تأثيرات أعلى على تحقيق النمو المستدام، لذا أوصت الدراسة بتوجيه المزيد من الإنفاق الحكومي نحو استثمارات البنية التحتية الكبيرة لتحفيز النمو المستدام. وهدفت دراسة **سالم بشير ذهب، وصالح عبد السلام درز، (٢٠١٩)**، إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠١٢)، باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل، ووجود علاقة سببية تبادلية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين بمعني أن الإنفاق العام يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي في ليبيا، وهو يتفق مع فرضية كنيز في اثبات صحة العلاقة واتجاهها من الإنفاق الحكومي إلى النمو، أوصت بضرورة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية بما يكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما أكدت **دراسة كوفان تمر ، (٢٠١٩)**، "صحة وجود العلاقة في العراق في الفترة (٢٠٠٦–٢٠١٧)". باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي وتوصلت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كما أشارت النتائج إلى سوء تخصيص النفقات العامة، حيث تستحوذ النفقات الجارية على ما يقرب من ٩٣,٦٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، مما يؤثر على الإنفاق الاستثماري الحكومي الموجه للبنية التحتية الداعمة لبيئة الاستثمار الاجنبي المباشر، لذلك أهمت التوصيات بضرورة زيادة توجيه الإنفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الأساسية. واتفقت مع ذلك الآراء الواردة في دراسة **نعمان منذر وأخرين، (٢٠١٨)**، والتي هدفت إلى معرفة نطاق فاعلية سياسة الإنفاق العام في إحداث تأثير على التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦–٢٠١٦باستخدام نموذج ARDL لتقدير العلاقة

بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل، وأكدت النتائج أن هناك علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأجل طردية بين الإنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري نظراً لأهميته وفاعليته في توسيع نطاق الطاقات الانتاجية للدولة. ورغم ما يمر به الاقتصاد الفلسطيني من ظروف خاصة وأزمات متتالية، إلا أن دراسة **محمد عوض محمد، (٢٠٢٠)**، هدفت لدراسة تأثير السياسة المالية بأدواتها المختلفة على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٨ باستخدام التحليل الوصفي والانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي معنوي للنفقات الجارية على النمو الاقتصادي، وإن لم يكن بالمستوي المطلوب في الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لارتفاع معدلات التضخم. كما أكدت وجود أثر إيجابي معنوي أيضا للنفقات الاستثمارية على النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع النظرية الكنيزية. وأوصت بضرورة إعادة هيكلة النفقات العامة بين الجانب الجاري والجانب الاستثماري وتوجيهها نحو المشاريع التنموية والانتاجية التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في فلسطين. وفي في جنوب إفريقيا أثبتت دراسة **Gisele and et.al, (2017)**، صحة وجود العلاقة وإيجابية تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير *فقط*، باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٤، لذلك رأت الدراسة ضرورة توجيه المزيد من الإنفاق نحو قطاعات مهمة مثل البنية التحتية والتنمية الصناعية من أجل تسريع النمو الاقتصادي. وفي نيجيريا ركزت **دراسة(2017) ,Momotimi** على تحليل تأثير الإنفاق الرأسمالي للحكومة الفيدرالية في الإدارة والخدمات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والتحويلات على النمو الاقتصادي النيجيري للفترة ١٩٨٥-٢٠١٦ باستخدام نهج الانحدار المتعدد، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الإنفاق الرأسمالي للحكومة الفيدرالية النيجيرية كان له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي النيجيري خلال فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بزيادة تخصيص النفقات المدرجة في الميزانية للإنفاق الرأسمالي، وضرورة اعتماد كفاءة وفعالية هذه التخصيصات لتحسين أداء هذه القطاعات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. واتفقت مع ذلك نتائج **دراسة (2018) ,Donald** لتحليل دور الإنفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي للكاميرون، من خلال توضيح دور ميزانية الاستثمار العام كمحفز للنمو الاقتصادي من أجل تبرير الإنفاق الاستثماري، باستخدام نموذج VAR (Vector Auto Regressive)، حيث أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي المبطئ بفترة والاستثمارات الحكومية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وباستخدام نفس المنهجية لتحليل VAR أثبتت دراسة **Ebrahim, and et all , (2020),** لتحليل العلاقة بين الإنفاق الصحي والإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي المستدام في دول الأوبك وإيران من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٦، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي في دول أوبك وإيران، غير أن تأثير الإنفاق الحكومي على التعليم في إيران، لم يكن ذا تأثير كبير على النمو الاقتصادي بسبب انخفاض إنتاجية القوي العاملة في الاقتصاد الإيراني خلال فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بمزيد من الاهتمام لدور التعليم والصحة، باعتبارهما مكونين لرأس المال البشري، وتحسين هذه المتغيرات يعني تحسين معدلات تحقيق النمو المستدام، كما رأت النتائج أيضًا، أنه من الضروري خفض الاعتماد الاقتصادي على عوائد النفط لتمويل الإنفاق الحكومي وضرورة التوجه بالاستثمارات العامة نحو القطاعات غير النفطية لضمان تحقيق النمو المستدام. وفي ماليزيا جاءت دراسة **Norimah and et.al, (2021),** التي هدفت لاختبار مدى صحة فرضية النمو الاقتصادي بقيادة الإنفاق الحكومي على التعليم في ماليزيا خلال فترة التعافي التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، واعتمدت على تحليل نموذج كوب-دوجلاس المعزز ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وجاءت أهم نتائج الدراسة مؤكدة على صحة العلاقة السببية ثنائية

الاتجاه بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، في الأجل القصير، وكذلك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال نظام التعافي بعد الأزمة، وهو ما يثبت صحة فرضية النمو بقيادة الإنفاق الحكومي بعد الأزمة. وتوصلت دراسة **Mohammed, and et.al, (2020** لنتائج مشابهة لذلك باستخدام منهجية تحليل مشابهه تعتمد على فحص التأثير الديناميكي غير المتجانس للنفقات الحكومية على النمو الاقتصادي في ٢٠ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦ لإنشاء سياسة مالية فعّالة، باستخدام نموذج Ram (١٩٨٦)، ومن أهم ما توصلت له النتائج أن النفقات الحكومية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل الطويل تكون معاملات النفقات الحكومية إيجابية ومهمة في البلدان النفطية وغير النفطية، وفي الأجل القصير يكون المعامل ذا أهمية إحصائية في البلدان النفطية دون البلدان غير النفطية، وتختلف معاملات النفقات الحكومية بشكل ملحوظ بين المجموعتين، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، ولدعم النمو الاقتصادي لابد أن تسرع البلدان غير النفطية في تدابير الإصلاح المالي على الفور من خلال تحسين سياسات الإنفاق الحكومي، كما ينبغي للدول النفطية أن تأخذ في الاعتبار آثار اختلال التوازن المالي في الأجلين القصير والطويل.

أما دراسة هاجر سلاطيني، (٢٠١٤)، والتي هدفت إلى تحديد موقع سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من السياسة الاقتصادية في كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد توصلت إلى أن سياسة الإنفاق الاستثماري تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والمتغيرات البيئية والتكنولوجية، بالإضافة إلى محدودية تأثير الاستثمارات الحكومية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي الجزائري.

وتعليقا على الدراسات السابقة، وُجد أن معظمها أثبتت إيجابية وجود العلاقة بشكل عام بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وفقاً لفرضية كينز باعتبار الإنفاق الحكومي متغير مستقل والنمو الاقتصادي متغير تابع، وإن توصل بعضها إلى وجود العلاقة في الأجل القصير فقط ، ومعظمها أيد وجود العلاقة في الأجلين، ومن ناحية أخري أعطت معظم الدراسات السابقة أهمية خاصة للإنفاق الحكومة الاستثماري كمصدر لتحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي بشكل عام، وتأكيد أهمية الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والبني التحتية لدعم وتحفيز النمو المستدام، تطبيقاً على مجموعة مختلفة من الدول النامية مع اختلاف ظروفها الاقتصادية، والتي تشابهت إلى حد كبير مع الظروف التي يمر بها الاقتصاد المصري. **وتتمثل الإضافة البحثية لهذا البحث في كونه** يحاول إسقاط فرضية كنيز للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على تحقيق النمو المستدام، واختبار مدى صحة تحققها في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢٣ وتقييم دور سياسة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري في توفير متطلبات تحقيق النمو المستدام، وخلق التنوع بالهياكل الانتاجية بالاقتصاد القومي بما يضمن تحقيق استدامة النمو، وتنوع مصادر الدخل القومي، والبعد عن تأثير الصدمات الخارجية.

٣. الإطار النظري للبحث

يهدف هذا القسم من البحث إلى التعرف على المتغيرات الرئيسية للبحث، من حيث مفهومها وتطورها، ثم توضيح العلاقات النظرية بينها على النحو التالي: أولا: الإطار النظري لكلا من الإنفاق الحكومي والنمو المستدام. ثانياً: تطور مؤشرات كل من الإنفاق الحكومي والنمو المستدام في مصر

١.٣. الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو المستدام.

سيتم تناول مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

١.١.٣ ماهية الإنفاق الحكومي

تتوقف ماهية الإنفاق الحكومي، على فلسفته التاريخية، منذ أن وضع الكلاسيك مفهوم الدولة الحارسة، واقتصار دورها على الوظائف العامة مثل الدفاع ولأمن القومي وإنشاء البنية الأساسية. لذا كان للإنفاق الحكومي أنداك دورا محدودا نظرا لمحدودية دور الدولة. وكلما زاد اهتمام الدولة بتحسين مشروعات البنية الأساسية تطلب ذلك المزيد من الإنفاق ولم تذهب الكلاسيكية بما هو أبعد من ذلك. وفي أعقاب أزمة الكساد العظيم، وظهور أفكار كنيز ظهر للإنفاق الحكومي دورا جديدا واحتل أهمية خاصة نظرا لزيادة الدور الاقتصادي للدولة، والذي طالب به كنيز للخروج من براثن الأزمة، وتدرج من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ثم إلى الدولة المنتجة، ومنذ ذلك الوقت تطور دور وحجم الإنفاق الحكومي وأهميته في النشاط الاقتصادي ودوره في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة معدلات النمو في الدخل القومي والناتج من خلال ميكانيكية عمل المضاعف، ومع تطور الظروف الدولية للعديد من الدول النامية منها والمتقدمة، تطور دور الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة لتوجيه عجلة النشاط الاقتصادي وإدارة الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية. وانصرف ***مفهوم الإنفاق الحكومي*** ***Government Expenditure*** إلى ما تقوم به الدولة من نشاط يتم تمويله من الموازنة العامة للدولة، سواء بغرض الاستهلاك أو بعرض الاستثمار، ويُطلق عليه الاستهلاك العام والاستثمار العام.

وينقسم هذا الإنفاق بدوره إلى ثلاثة أنواع أساسية وفقا لطبيعة الاستخدام وأولها: **الإنفاق الجاري** ***Current Expenditure*** *ويُقصد* به الأموال المخصصة للإنفاق على السلع والخدمات للاستهلاك الحالي، بغرض تلبية احتياجات أفراد المجتمع وتشمل الأجور والمرتبات والسلع والخدمات التي تدفعها الحكومة بشكل دوري ومنتظم. وثانيها: **الإنفاق الرأسمالي** ***Capital Expenditure*** **ويُقصد** به الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة بهدف خلق منافع مستقبلية وتشمل شراء الأطول الثابتة والأراضي والمعدات والأصول غير الملوسة والتغير في قيم مخزون الأصول المادية، ويدخل هذا النوع من الإنفاق في حساب إجمالي الاستثمار القومي. أما النوع الثالث وهو الإنفاق التحويلي أو ما **يُعرف بالنفقات التحويلية** ***Transfer Expenditure***، وتلك التي تتحملها الحكومة، ولا تتضمن شراء سلع أو خدمات، وإنما تؤدي بشكل نقدي مثل مدفوعات المعاشات والضمان الاجتماعي وإعانات البطالة. وتتركز **مصادر تمويل الإنفاق الحكومي** في مصدرين أساسيين، الأول هو: **الايرادات السيادية للدولة** مثل إيرادات الضرائب المختلفة وإيرادات الممتلكات العامة مثل عوائد البترول وغيرها. والثاني هو الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج (الدين العام.***(6-5 .pp ,(2023), Sanjeev*** كما توجد ثلاثة معايير لتقسيم أنواع الإنفاق الحكومي وهي: معيار الدورية حيث ينقسم الإنفاق الحكومي إلى نفقات عادية وتلك التي لها صفة التكرار، ونفقات غير عادية والتي تتم بشكل استثنائي. ومعيار الأثر على الناتج القومي، حيث تنقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية. ومعيار الشمولية، والذي يفرق بين كون النفقات مركزية أو غير مركزية، ثم معيار الوظيفة حيث تنقسم النفقات حسب الغرض إلى تؤديه إلى كونها إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية، عسكرية ***(10 .pp ,2020 Ebrahim*** . وترجع **أهمية الإنفاق الحكومي** لدوره في تشكيل المشهد الاقتصادي للدولة، من خلال قدرته على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة لمختلف القطاعات مثل البنية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية والدفاع والخدمات الاجتماعية. ويمكن أن تؤثر فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي بشكل كبير على تنمية واستقرار الاقتصاد القومي ورفاهية مواطنيه (***محمد جابر السيد، (٢٠٢٣)، ص ١٤***). *من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بشقيه إلى عدة مجالات مختلفة منها:* تطوير البنية الأساسية. الاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية، برامج الرعاية

الاجتماعية، الدفاع والأمن، حماية البيئة، الاستثمارات في الطاقة المتجددة وبرامج الحفاظ على البيئة. ***Ebrahim (Anvari12020, pp. 13-15)***، إلا أن **ضمان *الاستدامة المالية*** للاقتصاد القومي من ناحية ***وضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية***، تُعد من أهم الصعوبات بل والتحديات التي تواجه الحكومة خاصة في الدول النامية، نتيجة لتأثر مصادر الدخل بها لتقلبات الأسواق الدولية والصدمات الخارجية، ناهيك عن ارتفاع معدلات انتشار الفساد بها وسوء الإدارة وانعدام الكفاءة والبيروقراطية، يمكن أن تعيق تأثير الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي والأهداف الأخرى. ولذلك فإن تنفيذ عمليات الميزانية بالشفافية، والمراجعة المنتظمة، وتقييمات الأداء يمكن أن تساعد في معالجة هذه القضايا. ***(هاجر سلاطيني، (٢٠١٤)، ص ٣٨)***. ورغم وجود صعوبة بالغة في تحديد حجم الإنفاق الحكومي الذي يجب أن تقوم به الدولة لخدمة أهدافها المختلفة، إلا أن الفكر الكلاسيكي استقر لفترة من الزمن على تحديد نسبة محددة تتراوح بين ١٠-١٥٪ من الدخل القومي تخصص للإنفاق الحكومي ولا يجوز تخطيها، وإن كنا نجد في ذلك خطأً منهجياً كبيراً، حيث أن تحديد سقف محدد للإنفاق الحكومي كنسبة محددة من الدخل القومي يعني الاعتراف المسبق بساكنيه الاقتصاد القومي، وإغفال حقيقة هامة ألا وهي وجود مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والموضوعية التي تلعب دور مهماً في تحديد حجم الإنفاق الحكومي، والتي تختلف أهميتها من دولة إلى أخري، وتتمثل **تلك العوامل في:** الفلسفة السياسية للدولة، الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، مستوي النشاط الاقتصادي، العوامل المالية والمتعلقة بمدي توافر وكفاية فرص التمويل المتاحة وتغيرات أسعار الصرف، إضافةً إلى مستوي الاستقلال السياسي، والأهداف الاقتصادية للدولة. ومستوي الفقر المتحقق، والسياسات الحكومية المطبقة، ومجموعة أخري من المحددات أو العوامل الخارجية مثل سياسات الدول المتقدمة، والتي تمارس أثرا في تحديد حجم الإنفاق الحكومي للدولة. وتلك العوامل مجتمعة تحدد حجم الإنفاق الحكومي لدولة ما، مع ضرورة مراعاة تحقق كلا من قاعدة المنفعة القصوى وقاعدة الاقتصاد والتدبير في كل بلد. ***(دبي نسيمة، ٢٠٢٠، ص ص:١١-١٥)***.

ولتحديد حجم الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي قدمت دراسة ((**Facchini &Melki 2011** دراسة تطبيقية، لعدد ١٧ دولة مختلفة حول العلاقة بين النشاط الحكومي والأداء الاقتصادي، وأثبتت أن الحجم الأمثل للحكومة يتراوح بن 20 % إلى 40 % من إجمالي الناتج المحلي. الإجمالي، كما فحصت دراسة **سكإلى (1989)** 115 اقتصادًا، خلال الفترة 1960-1980، ووجدت أن الدول ذات الحجم الأكبر تنمو بمعدل أبطأ، مقارنةً بالدول ذات الحجم الأصغر. ثم طور **(Bleaney, 1999** هذا التحليل باستخدام نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي كمقياس بديل لحجم القطاع العام، ووجد أن النمو الاقتصادي يصل إلى الحد الأقصى إذا بلغ حجم الإنفاق الحكومي حوالى 19 % من إجمالي الناتج المحلي. إلا أن الأدلة التاريخية، والأوضاع في الدول التي تجاوزت مراحل التصنيع أوضحت لجوء العديد من الدول للمزيد من الخصخصة وإلغاء القيود وبعض التخفيضات في دور الحكومة. **((Di Matteo, and et all, 2017, pp. 12)**. هذه التحولات الموثقة تشير إلى أن دور الحكومة في الاقتصاد ليس ثابتاً، بل مرناً ويتطور مع الزمن طبقاً لهيكل واحتياجات الاقتصاد القومي في كل دولة عن الأخرى.

٢.١.٣ ماهية النمو المستدام: ظهر النمو المستدام كمفهوم اقتصادي مع تطور الفكر التنموي، واتجاه الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة منذ عام ٢٠١٤، برفع شعار التنمية المستدامة، والمطالبة بتطبيق مبادئها وتبني ألياتها المختلفة لضمان تحقيق أهدافها الأربعة عشر. ويشير ***مفهوم النمو المستدام*** إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. ويركز فكر النمو المستدام على تحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستمر لأجل طويل. وقد أشارت لجنة النمو والتنمية بالبنك الدولي (CGD) بأن النمو المستدام لفترات طويلة الأجل يرتكز على قاعدة واسعة من مشاركة كافة القطاعات الاقتصادية، ويضمن توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للقطاع الأكبر من القوي العاملة. وضمان مشاركتهم الفعالة وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، واستهداف جميع أفراد المجتمع لرفع قدراتهم الانتاجية من خلال التعليم والتدريب المستمرين. **(CGD REPORT, 2018.** وقد وضعت الأمم المتحدة ثلاثة ركائز أساسية لابد من توافرها لتحقيق النمو المستدام، ***الركيزة الاقتصادية***: لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال سياسات اقتصادية تشجع على الاستثمار، الابتكار، والتوظيف. و***الركيزة الاجتماعية***: لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، وضمان حصول الجميع على فرص متكافئة في التعلم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، أما ***الركيزة البيئية***: لضمان حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث والانبعاثات الضارة، والتأكيد على الاستخدام المستدام للموارد. **(2019 (GSDR))** وترجع أهمية الاهتمام بتحقيق النمو المستدام كهدف عام للسياسات الاقتصادية، لما ذكرته منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (Organization for Economic Co-operation and Development)في تقريرها الصادر عام ٢٠١٢، بأن هناك ثلاث صعوبات لم يتمكن النمو الاقتصادي من حلها حتي عندما بلغ مستويات قياسية، وذلك في التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وتتمثل هذه الصعوبات ***في الفقر والبطالة وعدم المساواة في توزيع الموارد بين الأجيال***، وهذا ما شدد على ضرورة معالجة جودة النمو الاقتصادي من أجل تحسين شموليته، وخلق فرص استدامته واستقراره لأجال طويلة من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المختلفة لتوليد فرص العمل والدخل. وتوفير البني التحتية المدعمة لذلك. **(OECD, 2012, pp. 29)**. ويتطلب ذلك توافر مجموعة **من المقومات** اللازمة لتحقيق النمو المستدام، والتي حددتها الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عام ٢٠١٦ عن فرص تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتمثل في: توافر رؤية واضحة المعالم وطويلة الأجل محددة الأهداف والغايات والموارد اللازمة لتنفيذها، توافر حزم السياسات الاقتصادية التي تساعد على تنمية القدرات الانتاجية والتحول الهيكلي وتتسم بالشفافية والعدالة. زيادة الاستثمار في رأس المال البشري بتوجيه المزيد من الاستثمارات في مجالات التعليم والتدريب والصحة والبنية التحتية المادية. الاهتمام بتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي الذي يساهم في خلق المزيد من فرص التوظف، وبناء القواعد الانتاجية ذات دوافع الربط الأمامية والخلفية. خلق بيئة مواتية للمنافسة والتجارة. تحسين وتقوية النظام المالي، الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وتحفيز الابتكار، بناء مؤسسات قوية وفعالة قادرة على اتخاذ القرارات المستدامة وتنفيذها، تعزيز الاستدامة البيئية. وبناء حكومة فعالة تستطيع أن تدبير منظومة التحول والتنوع الاقتصادي الفعال. وناجية أخري هناك مجموعة ***من المؤشرات*** التي تعكس مدي التقدم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باقتصاد ما، ويُستدل بها على مدي تحقق النمو المستدام بالاقتصاديات المختلفة. **(Development index 2018, pp. 6-8)**. وتختلف أهميتها ومستوى تحقق كل منها من دولة إلى أخرى وهى:

- ***الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المُعدل***: والذي يأخذ في اعتباره العوامل البيئية مثل استهلاك الموارد الطبيعية وتكاليف التدهور البيئي. ويمكن التعبير عنه ***بمعدل الادخار المعدل*** والذي يتيح إمكانية تمويل تلك الأنشطة مع ضمان استدامتها.
- ***مؤشر التنمية البشرية (HDI)***: والذي يعبر عن رأس المال البشري ويعكس الاهتمام به من خلال أبعاده الثلاثة: التعليم والصحة ومستوي المعيشة. ((https://en.unesco.org/gem.

- ***مؤشر البصمة البيئية:*** يقيم التأثير البيئي للنشاط الاقتصادي من حيث استهلاك الموارد واستخدامها وتأثيرها على البيئة. .**(SDSN, 2021)** .
- ***معدل الفقر:*** ويعبر عن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسلط الضوء على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
- ***مؤشر عدم المساواة (Gini Index)***، والذي يقيس توزيع الدخل في المجتمع ويعكس مستوي المساواة أو عدم المساواة في توزيع الثروة.
- ***مؤشر استدامة الطاقة:*** ويعكس مدي الاعتماد على استخدام الطاقة النظيفة والتحول نحو مصادر طاقة أكثر استدامة.
- ***معدل البطالة:*** يشير إلى نسبة الأفراد القادرين على العمل والباحثين عن عمل، ولكنهم غير قادرين على إيجاد وظائف، مما يعكس صحة سوق العمل.
- ***شراء الطاقة المتجددة:*** ويعبر عن حجم الاستثمارات في الطاقة المتجددة والمصادر المستدامة للطاقة.
- ***التنوع البيولوجي:*** يقيس صحة النظم البيئية والتنوع الحيوي في منطقة معينة. ***الجودة البيئية:*** تشمل قياسات جودة الهواء والماء والتربة، ومدي تلوث البيئة.
- ***الاستدامة الاجتماعية:*** والتي تعبر عن مستويات المشاركة المجتمعية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي. تلك المؤشرات جميعها أو بعضها تساعد الحكومات والشركات والمجتمعات في تقييم أدائها في مجال النمو المستدام وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير. (https://www.socialprogress.org/).

٢.٣ ميكانيكية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو المستدام:

تُعتبر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو المستدام واحدة من أكثر العلاقات تعقيدا كونها تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في توجيه سياسات الإنفاق الحكومي لتعزيز النمو المستدام، وترجع طبيعة هذه العلاقة كما وصفها كينز في تحليله لدالة الطلب الكلي الفعال، وكون الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أحد مكونات الطلب الكلي الفعال: $AD = C + I + G + (X-M)$ حيث AD تشير إلى إجمالي الطلب الكلى، C تشير إلى الطلب الاستهلاكي الخاص، I الطلب الاستثماري الخاص G تشير إلى الإنفاق الحكومي بينما تشير (X-M) إلى صافى الصادرات. تخضع التغيرات في الدخل القومي لتأثير ميكانيكية عمل ***المضاعف*** تلك التي تضاعف أثر التغيرات في بنود الطلب الكلي التلقائي مثل الاستثمار التلقائي والإنفاق الحكومي، على الدخل القومي، والتي تتأثر بدورها بقيمة الميل الحدي للاستهلاك لدي المجتمع، والذي يُعد المحرك الأساسي للطلب الكلي، والأساس لتحديد القدرة الادخارية للاقتصاد القومي، ومن ثم قدرته على تحقيق التراكم الرأسمالي الازم لتحقيق النمو المستدام، ولا يغيب عن اذهاننا دور سياسات الإنفاق الاستهلاكي في خلق صدمات الطلب الكلى التي تحفز الحاجة إلى القيام بالاستثمار من خلال أثر المعجل، وقد أكد كينز أهمية الإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي ودوره في التقليل من أثر التقلبات الاقتصادية، حيث يؤثر الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والذي يؤثر مباشرة على الإنتاج ويدعم الزيادة في الإنتاج ومن ثم القدرة على خلق فرص العمل والدخل والادخار، والشق الآخر الإنفاق الاستثماري والذي يؤثر عدة مرات مضاعفة على الدخل القومي من خلال ميكانيكية المضاعف وبذلك يكون الإنفاق الحكومي متغيرا خارجيا ومستقلا، ومؤثرا في خلق فرص استدامة النمو الاقتصادي لأجال طويلة. **(Faten Al-Jabsheh, et all 2021 pp. 12)** وهذه الرؤية ولا شك تضع تحديا صريحا في الدول النامية مثل مصر، حول مدي كفاءة سياسات الإنفاق الحكومي وكيفية توجيهها لدعم النمو المستدام. وعلى ذلك نجد أن الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي تنصرف إلى الدخل والاستهلاك ثم تنتقل إلى الإنتاج من خلالهما، ويُعد الإنفاق على الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي وأعباء خدمة الدين

من قبيل الإنفاق الاستهلاكي والتي تلعب دورا فاعلا لخلق الآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي من خلال ميكانيكية ***المعجل***، التي يُسرع الحاجة إلى حقن الاقتصاد القومي بجرعات جديدة من الإنفاق الحكومي الاستثماري منه، بما يضمن زيادة الطاقة الإنتاجية تحسين الكفاءة الاقتصادية والعمل على زيادة انتاجية الموارد الاقتصادية المتاحة، والتي تتصف بالندرة النسبية، وتوجيه سياسات الاستثمار العام في بنية تحتية مستدامة يمكن أن يقلل من الآثار البيئية السلبية. وتدعم لوجستيات النقل والتجارة، لبناء قواعد اقتصادية قوية وفعالة تستفيد من تطبيقات التطور التكنولوجي وتشجع الابتكار، وذلك في ظل تواجد مجموعة كبيرة من العقبات والتحديات التي تختلف حدتها من بلد إلى أخري. وهذا يستلزم خلق عناصر بشرية متدربة ومتعلمة وذات كفاءة تستطيع أن تقود الأنشطة المختلفة، من خلال زيادة جرعات الإنفاق الحكومي الموجهة إلى مجالات الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة مهاراته وتنوع تخصصاته، وبناء شبكات قوية من البنية التحتية خاصة التكنولوجية منها، ورغم أن توجيه الإنفاق الحكومي إلى تلك المجالات يُعد إنفاقا استهلاكياً، إلا أن له دوره الفاعل في تعزيز الاستدامة في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى دعم القطاعات التي تعزز الاستدامة البيئية في مجالات النقل والطاقة وتحسين مستويات المعيشة. ويجب أن يتم ذلك بحذر مع مراعاة التوازن المالي والاستدامة الاقتصادية لتحقيق تأثيرات إيجابية طويلة الأمد من خلال التخطيط الاستراتيجي الواعي، والمتفهم للغايات، والأهداف، والتكاليف. **(صلاح مهدي البرمان٢٠٠٨، ص ١٩٥)**. ويجب أن نأخذ في الاعتبار الدور المهم جدا والذي تقوم به السياسات الاقتصادية في توجيه أدواتها المختلفة بتوافق نحو تحقيق الأهداف الأساسية لتدعم كل من ميكانيكية المضاعف والمعجل كما وردت في الفكر الكينزي في مضاعفة أثر التغيرات التي تطرأ نتيجة القيام بالإنفاق الحكومي استهلاكيا كان أو استثمارياً لتعويض أثر الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي جراء انخراطه في الأسواق الدولية. وهذه الرؤية الكنيزية تدعم وجهه نظر هذا البحث في الاعتماد على الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو المستدام.

وللتعرف على مدي توافر تلك المقومات والمؤشرات التي تربط بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المصري ننتقل الى الجزء التالي

٣.٣ تطور مؤشرات كل من الإنفاق الحكومي والنمو المستدام في مصر:

سعت الحكومة المصرية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية وتحسين فرص تحقيق النمو الاقتصادي بالاقتصاد المصري، وتوظيف سياسات الإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية، غير أن مؤشرات الأداء تكشف عن تواضع معدلات النمو المتحققة خلال تلك الفترة، ومنذ ٢٠١٤، تم توجيه سياسات الإنفاق الحكومي لتعكس التزام الحكومة بتعزيز مجالات تحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية. وتوفير الخدمات بأسرع وأفضل الطرق الممكنة. فهل نجحت الحكومة في توجيه سياسات الإنفاق الحكومي لتخلق مصادرا لاستدامة الدخل القومي واستدامة مصادر النمو في ظل التحول الاقتصادي نحو الفكر المستدام. ويجيب على هذا التساؤل تحليل بيانات الإنفاق الحكومي في مصر واستنتاج مؤشرات أدائه من خلال الجدولين (١) و (٢) على النحو التالي:

جدول رقم (١): تطور مؤشرات الإنفاق العام في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠٢٣

السنوات	الإنفاق العام % GDP	الإنفاق الجارى % من الإنفاق العام	الإنفاق الاستثماري % من الإنفاق العام	الانفتاح التجاري%
1995	27.9	51.1	48.9	50.25
1996	26	45.1	54.9	46.95
1997	25.46	44.1	55.9	43.74
1998	26.07	42.3	57.7	41.93
1999	25.51	61.2	38.8	38.36
2000	28.9	66.4	33.6	39.02
2001	32.59	73.8	26.2	39.81
2002	32.59	69.3	30.7	40.99
2003	31.99	67.9	32.1	46.18
2004	31.91	71.2	28.8	57.82
2005	35.76	67.9	32.1	62.95
2006	31.25	76.2	23.8	61.52
2007	33.00	72.1	27.8	65.08
2008	35.36	71.2	28.8	71.68
2009	31.81	71.3	28.7	56.55
2010	30.68	71.6	28.4	47.94
2011	27.49	77.8	22.2	45.26
2012	30.56	80.3	19.7	40.71
2013	31.81	83.6	16.4	41.73
2014	29.65	84.3	15.7	36.92
2015	30.58	79.6	20.4	34.85
2016	30.27	77.8	22.2	30.25
2017	28.71	70.0	30.0	45.13
2018	27.1	62.1	37.8	48.28
2019	27.2	62.1	33.0	43.24
2020	30.3	67.1	21.0	33.76
2021	22.2	66.6	21.0	31.37
2022	21.6	64.4	22.2	30.2
2023	23.2	60.1	23.5	28.2

المصدر: الباحثة بالاستعانة ببيانات البنك الدولي والحسابات الختامية لوزارة المالية في مصر سنوات مختلفة.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن:

١- احتل الإنفاق الجاري النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة والتي تراوحت نسبته ما بين ٦٠-٧٠٪ باستثناء الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٥ ، حيث تجاوز نسبته ٨٣٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة نصيب مدفوعات خدمة الدين ثم مدفوعات الحماية الاجتماعية يليها المرتبات والوظائف حسب الرسم الموضح بالشكل التالي رقم (١)، ولا شك في أن توزيع الإنفاق الحكومي وفقا لذلك يحد من تأثير الإنفاق الاستهلاكي على النمو المستدام في مصر خلال فترة الدراسة، كون النسبة الأكبر من الإنفاق الاستهلاكي يتم توجيهها نحو الخارج، لتمويل الواردات وأعباء خدمة الدين

٢- زيادة النصيب النسبي للانفلاق الجاري بشكل مكثف خلال فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لظروف الأزمة المالية العالمية وكذلك الفترة ٢٠١١- ٢٠١٤ والتي شهدت أحاث الثورة والتحولات الاقتصادية والسياسية فترة الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف ٢٠١٦ ثم فترة كوفيد -١٩ حيث قامت الحكومة المصرية بزيادة سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لتعويض الأثار السلبية للتغيرات الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد. مما يعنى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، وإضعاف المقدرة الادخارية للاقتصاد القومي.

٣- تراجع النصيب النسبي للإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة حتي وصلت نسبته إلى ما بين ١٧٪- ٢٢ % في المتوسط من إجمالي الإنفاق خلال فترة الدراسة ويعكس ذلك انخفاض القيم المضافة بالقطاعات الرئيسية خلال فترة الدراسة، نتيجة لتزايد حصة الإنفاق الاستهلاكي وتزايد أثر الإزاحة المترتب على ذلك. وانخفاض قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب لبناء الهياكل الإنتاجية وإنتاج فرص العمل والدخل. ومن ثم ضعف المقدرة الضريبية لتحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي اللازم. ويقلل من تأثير ميكانيكية كل من المضاعف والمعجل في الاقتصاد المصري.

٤- انعكست مؤشرات عدم كفاءة الإنفاق الحكومي وضعف النسبة المخصصة للانفاق الاستثماري، على تراجع درجة الانفتاح الخارجي للاقتصاد المصري، مما يعكس ضعف قدرته التنافسية بالأسواق الخارجية وضعف الهياكل الإنتاجية به للتوجه نحو الخارج.

ويعكس الجدول رقم (٢): تطور مؤشرات العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو المستدام في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢٣. يتبين من ما يلى:

١-اتخذ الإنفاق الحكومي في مصر بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصادي، لتعويض المواطنين المعاناة التي ترتبت عن ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير أسعار الصرف وأسعار الطاقة، وما ترتب على ذلك من ارتفاع معدلات التضخم إلى معدلات غير مسبوقة، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة نتيجة نقص الاستثمارات بالقطاعات الرئيسية والمولدة لفرص العمل والدخل.

٢-احتل الإنفاق على التعليم والصحة نسبا متدنية جدا لم تتجاوز ٣- ٤ % من إجمالي حجم الإنفاق الكلي على الرغم من التزايد السكاني وزيادة الحاجة إلى توجيه المزيد من الإنفاق إلى تلك القطاعات. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض كفاءة الإنفاق الحكومي الجاري في تحقيق النمو المستدام، حيث ساهم في الحد من فاعليته الإصلاحات المالية المتتالية التي فرضها برنامج تسهيل الصندوق الممتد والذي بدأ تطبيقه ٢٠١٦/٢٠١٧ وما

جدول رقم (٢): تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي والنمو المستدام في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠٢٣

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو GDP%	معدل البطالة %	معدل التضخم %	الإنفاق العام % GDP	الإنفاق الاستهلاكي % GDP	الإنفاق العام الاستثمار % GDP	الإنفاق على التعليم % GDP	الإنفاق الصحي الحالي % GDP)	معدل النمو السكاني
1995	60.2	4.5	11.0	8.4	27.9	10.54	5.21	3.5	0.7	2.0
1996	67.6	4.9	9	7.2	26	10.37	5.21	3.7	0.7	2.0
1997	78.4	5.9	8.37	4.6	25.46	11.32	5.43	4.1	0.7	2.0
1998	84.8	5.6	8.03	3.1	26.07	11.31	5.81	4.5	0.9	2.0
1999	90.7	6.1	7.95	2.4	25.51	11.61	4.93	4.7	1.1	2.0
2000	99.8	5.4	8.98	2.7	28.9	11.2	4.17	4.9	1.3	1.9
2001	96.7	3.5-	9.26	2.3	32.59	11.32	5.58	5	5.4	1.9
2002	85.1	3.2-	10.0	2.7	32.59	12.59	5.18	5.2	5.5	1.9
2003	80.3	3.2-	10.9	4.2	31.99	12.67	5.01	4.9	5.2	1.9
2004	78.8	4.1-	10.3	16.5	31.91	12.75	4.6	4.7	4.9	1.9
2005	89.6	4.5	11.0	4.8	35.76	12.74	3.65	4.8	4.9	1.8
2006	107.4	6.8	10.4	7.7	31.25	12.29	3.59	4	4.8	1.8
2007	130.4	7.1	8.8	9.5	33	11.33	4	3.7	4.4	1.8
2008	162.8	7.2	8.5	18.3	35.36	10.89	4.37	3.8	4.5	1.8
2009	189.1	4.7	9.1	11.8	31.81	11.35	4.2	3.9	4.4	1.9
2010	219.0	5.1	8.8	11.1	30.68	11.16	3.04	3.8	1.5	2.0
2011	236.0	1.8	11.8	10.1	27.49	11.45	2.1	3.7	1.4	2.0
2012	279.1	2.2	12.6	7.1	30.56	11.18	2.05	3.4	1.4	2.1
2013	288.4	3.3	13.1	9.5	31.81	11.35	2.4	3.4	1.5	2.2
2014	305.6	2.9	13.1	10.1	29.65	11.85	2.5	3.4	1.5	2.2
2015	319.4	4.4	13.0	10.4	30.58	11.76	2.59	3.9	1.6	2.1
2016	332.4	4.3	12.4	13.8	30.27	11.43	3.2	3.1	1.6	2.1
2017	235.7	4.2	11.7	29.5	28.71	9.58	2.53	2.5	1.4	2.1
2018	249.7	5.3	9.8	14.5	27.1	7.94	2.8	2.5	1.2	2.0
2019	303.1	5.5	7.8	9.2	27.2	7.29	2.6	2.5	1.2	2.0
2020	365.3	3.5	7.9	5	30.3	7.54	2.0	2.5	1.4	1.9
2021	404.1	3.3	5.2	9.4	22.2	7.56	1.9	2.3	0.9	1.9
2022	420.2	6.6	7.3	13.3	21.6	7.27	2.5	2.3	0.7	1.8
2023	٤٥٥.٣	٦.٥	٧.٠	20.3	23.2	6.79	2.1	2.4	0.7	2.0

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

النسب محسوبة بمعرفة الباحثة

ترتب عليه من تخفيض أسعار الصرف وزيادة أسعار الوقود وانخفاض مستوي دخل الافراد وارتفاع تكلفة المعيشة. ناهيك عن ارتفاع نسبة أعباء خدمة الدين من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي سنويا. **(تقرير علاقة مصر بصندوق النقد الدولي ٢٠٢١)**، وكما يتضح من الشكل رقم (١) الذي يوضح مثالاً للتقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي الجاري بمشروع الموازنة،

والذي يشير إلى ارتفاع النصيب النسبي لمدفوعات الفوائد وأعباء خدمة الدين يليها المدفوعات والتحويلات الاجتماعية ثم الأجور والمرتبات والتعويضات.

٣- ومن ناحية أخرى، أدى تزايد معدل الازاحة بين الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، إلى هشاشة الهياكل الإنتاجية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد القومي، وضعف مساهمة القطاعات الرئيسية بالناتج المحلى الإجمالي وتواضع معدلات القيمة المضافة، الأمر الذي يؤكد عدم مرونة الأجهزة الإنتاجية، وانخفاض قدرتها لتغطية الطلب الكلى المحلى، مما أدى إلى التوجه إلى الخارج وزيادة الميل الحدي للواردات ومن ثم زيادة حدة الاختلال الخارجي.

الشكل رقم (١): التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي بمشروع الموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة ٢٠١٦/٢٠١٥

المصدر: وزارة المالية ، البيان المإلى ٢٠٢١/٢٠٢٠.

جدول رقم (٣): تطور القيم المضافة % لبعض القطاعات الاقتصادية بمصر خلال سنوات مختارة.

القطاعات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
زراعة	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٤,٤	٣,٩	٤.٦	٤,١	٣,٧
صناعات تحويلية	-٥,٤	-٣.٤	٥,٨	٥,	-٦,٤	-٦,٥	-٣,٤	-٥,٤
البناء والترشيد	٤,٦	٤,٧	٤,٠	٤,٣	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٥,٣
الاتصالات	١٥	١٦,٣	١٦,٣	١٥	١٦	١٦,٦	١٦,٣	١٤,٣
المطاعم والفنادق	١٨,٨	٢٦,٤	٤١,١	٤٥,٦	٤٥,٥	٤٩,٩	٢٧	٩,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – بيان الحسابات القومية –مصر، سنوات مختلفة.

ومن الجدول رقم (٣) يُلاحظ:

١- تدهور نسب القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والتي لم تتجاوز ٣,٤ % في المتوسط، أما الصناعات التحويلية والاستخراجية فقد شهدت تدهور شديد تمثل في نقص مساهمتها في القيمة المضافة الكلية بلغ -٦ في المتوسط منذ ٢٠١٦ حتي ٢٠٢٤، نتيجة عدم كفاءة الإنفاق الحكومي وضعف توجهه نحو القطاعات الرئيسية ما يؤدي إلى الإخفاق في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي وخلق مصادر استدامة الدخل.

١- تركيز الاستثمارات الحكومية في معظمها في مشروعات البنية التحتية وهي استثمارات غير منتجة وطويلة الأجل.

٢-ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المطاعم والفندقة يليه قطاع الاتصالات والمعرفة ثم قطاع البناء والتشييد في المركز الثالث ليشكل مجموع القطاعات الثلاثة حوالي أكثر من ٧٠٪ من إجمالي القيمة المضافة المتحققة خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٤. وجميعها قطاعات موجهه لخدمة السوق المحلي، ومساهماتها في الصادرات ضعيفة للغاية خاصة في ظل الأزمات التي يشهدها قطاع السياحة والمنافسة الشديدة التي تحوط بالمنطقة. ومن ناحية أخرى عدم توافر مقومات المنافسة العالمية لقطاع الاتصالات بمصر لنقص الخبرات وتواضع حجم الاستثمارات الموجهة إليه **Global Sustainable Development Report (GSDR) 2019**. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض الطاقة الضريبية للاقتصاد القومي وعدم كفاية الإيرادات الحكومية لتمويل مصادر الإنفاق المختلفة والذى يزيد من حدة العجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة لتوسع تدخل المؤسسة العسكرية في النشاط الاقتصادي والذي بلغت مساهمته أكثر من ٤٥ % في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بما فيها افتتاح المطاعم والفنادق وشركات الاتصالات، ومشروعات البنية التحتية، ناهيك عن عدم سيادة الشفافية عن حجم التدخل وايراداته والذي ينعكس أثره في انخفاض الدخل الضريبي بالموازنة العامة للدولة نظرا للطبيعة السيادية للمؤسسة العسكرية والاعفاء الضريبي لجميع ما تقوم به من نشاط اقتصادي. مما ترتب عليه من انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، والتي تعكس وجود العجز الخارجي، وزيادة الميل الحدي للاستيراد، نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وعجزه عن انتاج سلع وخدمات تكفي السوق المحلي، إلى جانب ضعف توجيه القطاعات الإنتاجية نحو التصدير. هذا إلى جانب أثار الركود الاقتصادي الناتج عن الصدمات الخارجية، وتكون محصلة ذلك سلسلة لا تنتهي من القضايا والمشكلات مثل ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأعباء الضريبية على الأفراد وانخفاض متوسط دخل الفرد، بما يترتب عليه من انخفاض الطاقة الادخارية للاقتصاد القومي، وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة حدة الاقتراض من الداخل والخارج، وما يترتب على ذلك من زيادة أعباء خدمة الدين، خاصة مع تعدد مرات تخفيض سعر صرف الجنية المصري.**https://www.marefa.org /**

***وتخلص الباحثة أن التحليل السابق أشار إلى ضعف مؤشرات تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المصري، وعدم كفاءة سياسات الإنفاق الحكومي في التوجه نحو بناء القواعد الاقتصادية، وخلق التنوع الاقتصادي الذي يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويحافظ على نصيب الأجيال القادمة*. من خلال زيادة التكوين الرأسمالي وزيادة القدرة على توفير موارد تمويلية جديدة**

ومستمرة. لكن ذلك لا يمنع وجود التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد القومي وصحة ميكانيكية العلاقة بينهما من خلال كل من المعجل والمضاعف، وهذا ما سيتم اختباره في الدراسة التطبيقية.

٤. الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض

يركز هذا الجزء على اختبار مدى صحة فروض البحث، واختبار إمكانية اسقاط فكرة كينز للعلاقة بين الإنفاق الحكومي وتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري لتحقيق النمو المستدام في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥– ٢٠٢٣.

يتمثل الفرض الرئيسي للبحث في: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدلات الإنفاق الحكومي وتحقيق النمو المستدام في مصر. ويمكن تقسيم هذا الفرض الى فرضين فرعيين:

- **الأول: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدلات الإنفاق الحكومي الجاري وتحقيق النمو المستدام في مصر.**
- **الثاني: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدلات الإنفاق الحكومي الاستثماري وتحقيق النمو المستدام في مصر.**

متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فى المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- المتغير التابع يتمثل فى النمو المستدام (y) مقاساً بمعدل الادخار المعدل المعبر عن النمو المستدام وفقا لدراسة **https://fastercapital.com/arabpreneur**
- المتغيرات المستقلة هي:
- المتغير الأول: الإنفاق الحكومي (X1) مقاسا بنسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي. وفقا لبيانات البنك المركزي المصري التقرير السنوي أعداد مختلفة
- المتغير الثاني: الإنفاق الحكومي الجاري (X2) ويقاس بنسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق الحكومي- بيانات البنك المركزي المصري.
- المتغير الثالث: الإنفاق الحكومي الاستثماري (X2) ويقاس بنسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، بيانات البنك المركزي المصري.
- المتغير الرابع: الإنفاق على الصحة والتعليم (X4) وتقاس بإجمالي الإنفاق على الصحة والتعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي. بيانات البنك المركزي المصري.
- المتغير الخامس: ايرادات الموارد غير النفطية (X4) وتقاس بإجمالي الموارد غير النفطية إلى إجمالي الدخل القومي واعتمادا على تجميع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.
- المتغير السادس: معدل التضخم (X5) وتم تجميع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي

١.٤ تقدير نموذج ARDL

كانت نتائج اختبارات فترات الابطاء المثلي حسب المعيار AIC لتحديد نموذج ARDL الافضل للبيانات وجاء النموذج الافضل (1,2,2,1,1)

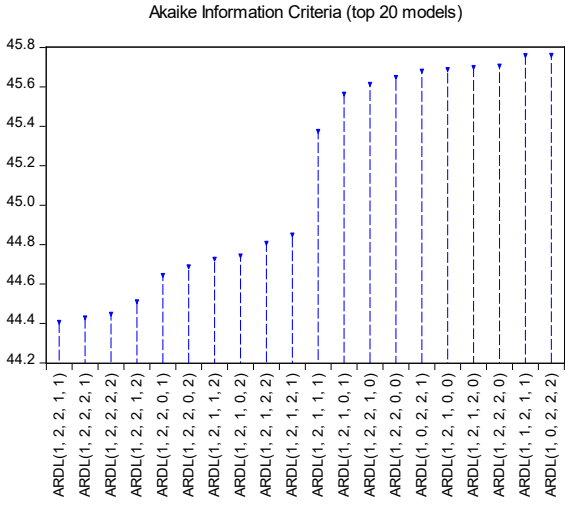

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-views

٢.٤ الاختبارات التشخيصية للنموذج

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، يتم إجراء بعض الاختبارات الاحصائية على النموذج للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية ويمكن الاعتماد علىه في اجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك. وهذه الاختبارات هي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test) واختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation LM Test) واختبار عدم ثبات التباين للبواقي (Heteroscedasticity Test) واختبار الاستقرار للنموذج في الأجل القصير (CUSUM).

أ. ***بالنسبة لاختبار طبيعية الحد العشوائي:*** ويتم ذلك من خلال اختبار Jarque-Bera، ويكون فرض العدم هنا أن الأخطاء (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي، والفرض البديل هو أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي. ويتضح من شكل رقم (٢) أن القيمة الاحتمالية (p-value) للاختبار تساوي 0.693409 وهي قيمة أكبر من ٠.٠٥، وذلك يعني أننا نقبل فرض العدم أي أن الأخطاء (البواقي) لهذا النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

ب. ***بالنسبة لاختبار الارتباط التسلسلي*** اختبار Serial Correlation LM Test اختبار Q-statistic ((Ljung-Box للتحقق من وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation)في بواقي النموذج وبناءً على النتائج، الواردة بالجدول لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي معنوي في بواقي النموذج عند أي مستوي من المبطئات.

ج. ***بالنسبة لاختبار عدم ثبات التباين للبواقي*** Heteroskedasticity وبالنظر إلى قيمة احتمال اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وكانت قيمة احتمال،Prob. Chi-Square نجد أن نتيجة احتمال كاي 0.3299 والذي كان أكبر من مستوي المعنوية الذي اختاره الباحثان وهو ٥٪ ومن ثم لا يجدا ما يؤيد قبول الفرض العدم ومن ثم يتم قبول الفرض البديل أنه لا يوجد تباين في حد الخطأ العشوائي. شكل (٢)

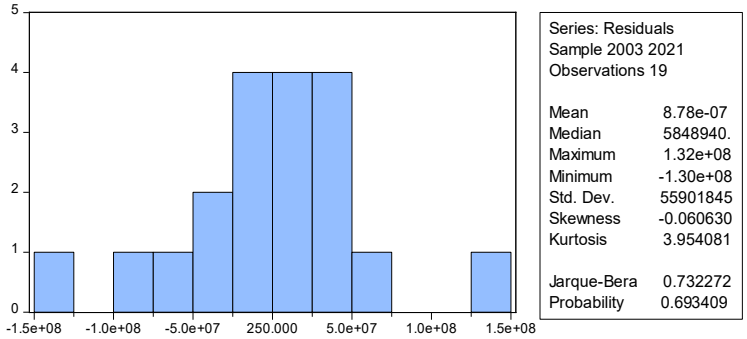

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views١٢

Q-statistic اختبار (Ljung-Box)						
Prob*	Q-Stat	PAC	C		Partial Correlation	Autocorrelation
.520	.4137	0.137	0.137		. *| . |	. *| . |

.748	.5813	0.105	0.085		. *| . |	. *| . |
.628	.7417	.194	.216		. |* . |	. |**. |
.760	.8689	0.022	0.069		. | . |	. *| . |
.867	.8723	.011	0.011		. | . |	. | . |
.891	.2901	0.177	0.117		. *| . |	. *| . |
.711	.5797	0.309	0.262		.**| . |	.**| . |
.797	.6194	0.088	.033		. *| . |	. | . |
.791	.4771	0.166	0.147		. *| . |	. *| . |
.830	.8215	0.047	0.088	0	. | . |	. *| . |
0.876	5.9648	−0.012	0.054	11	. | . |	. | . |
0.869	6.8260	−0.138	−0.123	12	. *| . |	. *| . |
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views١٢

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	47.21180	Prob. F(17,1)	0.1140
Obs*R-squared	18.97636	Prob. Chi-Square(17)	0.3299
Scaled explained SS	0.077642	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views١٢

د. ***اختبار الاستقرار للنموذج في الأجل القصير (*CUSUM)**: وللتأكد من عدم وجود أي تغييرات هيكلية في بيانات هذه الدراسة، يتم استخدام اختبارات مناسبة مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، والممثلة في الشكلين رقم (٣،٤). وتُعد هذه الاختبارات من أهم الأدوات لأنها توضح أمرين مهمين: الأول، وجود أي تغيير هيكلي في البيانات؛ والثاني، مدي انسجام واستقرار المعلمات قصيرة الأجل مع المعلمات طويلة الأجل. وأوضحت العديد من الدراسات التطبيقية أنه غالباً ما تُستخدم هذه الاختبارات مع منهجية(ARDL) . وبالنظر إلى الشكل: ***الخط***

الأزرق يبقي داخل الحدود الحمراء (خط ٥٪ :(Significance هذا يعني أن النموذج مستقر هيكلياً عند مستوي دلالة ٥٪. ولا توجد دلائل على تغيرات هيكلية في الفترة الزمنية الممثلة.

يبدو أن **الخط الأزرق الخاص بـ CUSUM of Squares** داخل الحدود الحمراء وهذ يعني استقرار هيكلي بناءً على اختبار مربعات البواقي مما يشر إلى ثبات معاملات الانحدار واستقرار النموذج وقدرته على التنبؤ.

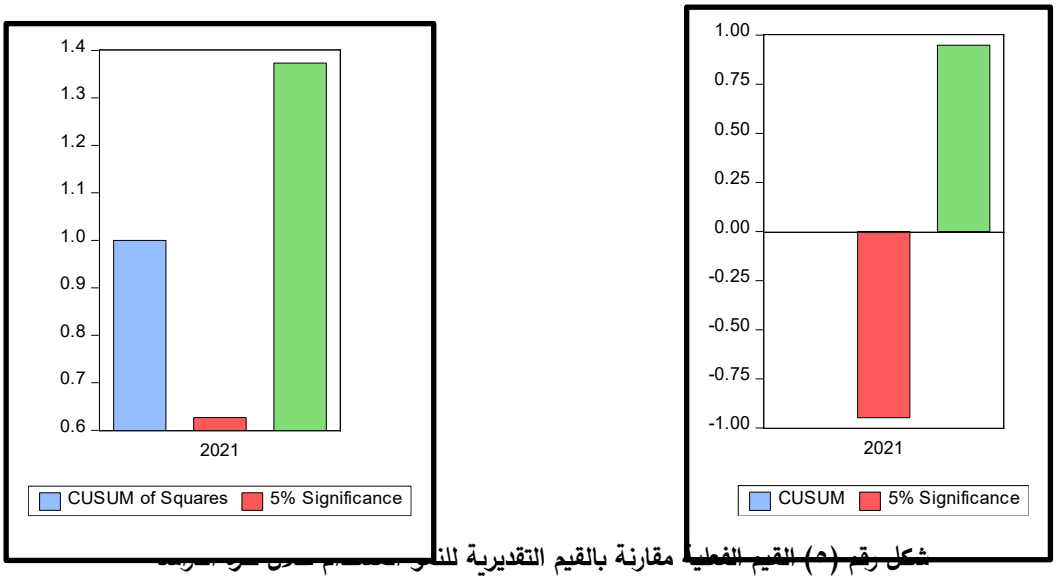

شكل رقم (٥) القيم الفعلية مقارنة بالقيم التقديرية للنمو [illegible]

جودة النموذج بالنسبة لجودة توفيق النموذج بالنظر إلى الرسم التالي حيث قرب القيم التقديرية لحجم النمو المستدام من القيم الفعلية وهذا يعني جودة توفيق النموذج المختار.

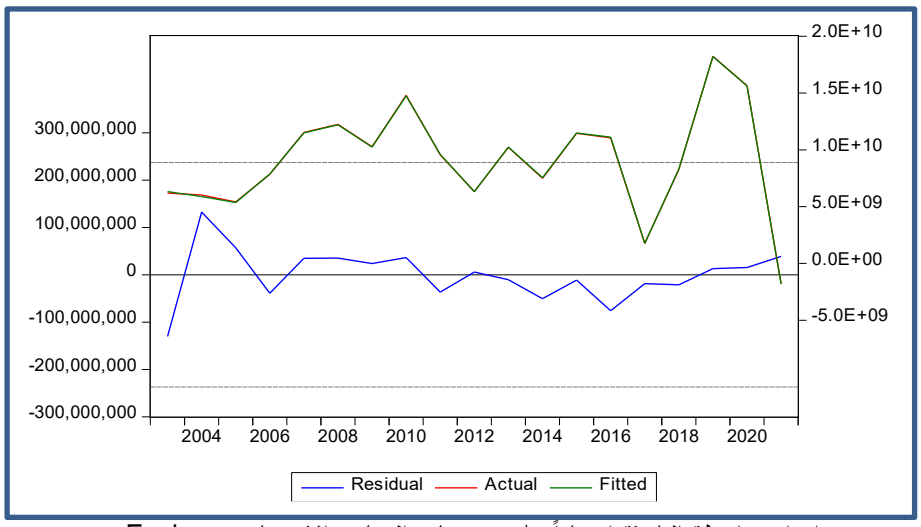

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

مخرجات النموذج

يوضح جدول رقم (٤) نتائج اختبار نموذج ARDL ونتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ويتضح منه ما يلى:

١. بالنسبة للمتغير الأول وهو إجمالي الإنفاق الحكومي (X1)

كان تأثير الإنفاق الحكومي إيجابيًا في الأجلين القصير والطويل عند مستوي معنوية ٥٪، حيث يؤدي كل تغير بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة النمو المستدام بمقدار ٠.٠٤٦٢٧١١ في الأجل القصير و٠.٠٦٤٥٨٥ في الأجل الطويل، أي أنه يمكن تفسير حوالي ٤٥٪ في الأجل القصير و٦٤٪ في الأجل الطويل من إجمالي التغيرات في تحقق مؤشرات النمو المستدام في الاقتصاد المصري في الأجل الطويل وهذه نسبة لا يستهان بها، حيث تعكس أهمية الإنفاق الحكومي وأهمية توجيه سياساته لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة لتعزيز واستدامة مصادر الدخل والنمو في الاقتصاد المصري. ويمكن تفسير ذلك بما تم في الاقتصاد المصري من توجيه الإنفاق الاستثماري إلى المشروعات العملاقة ومشروعات البنية التحتية، والتي تتصف بالعائد طويل الأجل، وتدعم تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المصري وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة لكل من **Mohammed Daher Alshammary, Norlin Khalid and et.al, (2020),** ودراسة: **(محمد *جابر السيد، (٢٠٢٣)*،** ودراسة: **عبد العظيم حسن، (٢٠٢٢).**

جدول (٤) نتائج اختبار نموذج ARDL ونتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

نتائج اختبار نموذج ARDL ونتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL				
نتائج الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(−1))	0.595272	0.010795	55.14319	0.0115
D(X1(−1))	0.064585	0.002574	22.97661	0.0420
D(X2(−1))	0.011933	0.000506	23.56701	0.0270
D(X2(−2))	−0.006268	0.000737	−8.504537	0.0745
D(X3(−1))	0.074585	0.002574	28.97661	0.0220
D(X3(−2))	0.036932	0.000724	51.04236	0.0125
D(X3)	0.013644	0.001034	13.19760	0.0481
D(X4(−1))	−0.096576	0.001783	−54.16017	0.0118
D(X4)	0.100086	0.001263	79.21378	0.0080
D(X4(−1))	0.024120	0.001577	15.29390	0.0416
D(X5)	−1.55E+08	5926466.	0.000000	0.0000
D(X5(−1))	3.78E+08	13101094	0.000000	0.0000
CointEq(−1)*	−0.597447	0.008215	−72.72273	0.0088
نتائج الأجل الطويل				
X1(−1)	0.462711	0.014002	22.76239	0.0639
X2(−1)	−0.073983	0.002240	−33.02879	0.0193

X3(−1)	0.262711	0.014002	18.76239	0.0339
X3	0.223995	0.005907	37.92340	0.0168
X4	0.228633	0.006251	36.57689	0.0174
X5	−2.31E+09	1.14E+08	−20.29177	0.0313
C	5.49E+09	3.77E+08	14.56226	0.0436
اختبار bound test من أجل التكامل المشترك في الأجل الطويل				
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F−statistic	107.9305	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي E−views١٢

٢. بالنسبة للمتغير الثاني وهو الإنفاق الاستهلاكي (X2)

في الأجل الطويل، كان أثر الإنفاق الاستهلاكي سلبيًا عند مستوي معنوية ٥٪، حيث يؤدي كل تغير بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق الاستهلاكي إلى انخفاض في النمو المستدام بمقدار −٠.٠٠٧٣٩٨٣. يمكن تفسير ذلك بأن الإنفاق الاستهلاكي في مصر يركز بشكل كبير على السلع والخدمات الأساسية ودعم محدودي الدخل، مما يقلل من المقدرة الادخارية للاقتصاد القومي، ومن ثم يضعف الفائض الاقتصادي الموجه للاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل والتي تزيد من التراكم الرأسمالي، وتدعم النمو المستدام.

٣. بالنسبة للمتغير الثاني وهو الإنفاق الاستهلاكي (X2)

في الأجل الطويل، كان أثر الإنفاق الاستهلاكي سلبيًا عند مستوي معنوية ٥٪، حيث يؤدي كل تغير بمقدار وحدة واحدة في الإنفاق الاستهلاكي إلى انخفاض في النمو المستدام بمقدار −٠.٠٠٧٣٩٨٣. يمكن تفسير ذلك بأن الإنفاق الاستهلاكي في مصر يركز بشكل كبير على السلع والخدمات الأساسية ودعم محدودي الدخل، مما يقلل من المقدرة الادخارية للاقتصاد القومي، ومن ثم يضعف الفائض الاقتصادي الموجه للاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل والتي تزيد من التراكم الرأسمالي، وتدعم النمو المستدام.

أما في الأجل القصير، فقد كان تأثير الإنفاق الاستهلاكي متباينًا؛ حيث يظهر أثر إيجابي للتغير الأول بمقدار ٠.٠١١٩٣٣ عند مستوي معنوية ٥٪، بينما كان التأثير سالبًا عند التغير الثاني بمقدار −٠.٠٠٦٢٦٨ عند مستوي معنوية ١٠٪. يُمكن أن يُعزي ذلك إلى أن الإنفاق الاستهلاكي قد يدفع النشاط الاقتصادي مؤقتًا، ولكنه في التغيرات المتتالية يستهلك موارد قد تكون موجهة للاستثمار مما يقلل من تأثير المضاعف، ويضعف الأثر الإيجابي. ويؤكد ذلك ما قامت به الحكومة المصرية من توجيه

دفعات متتالية من الإنفاق الحكومي لتمويل الإنفاق الاستهلاكي خاصة في وقت الأزمات مثل ازمة كوفيد -١٩. وذلك يتفق مع دراسة. ***Sanjeev Nhemhafuki, (2023),*** **(Faten Al-Jabsheh, et all 2021)**

٤. بالنسبة للمتغير الثالث وهو الإنفاق الاستثمارى (X3)

كان تأثير الإنفاق الرأسمالي إيجابيًا في الأجل الطويل عند مستوي معنوية ٥٪، حيث يؤدي كل تغير بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة النمو المستدام بمقدار ٠.٢٦٢٧١١. وهذا يعكس أهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية، لزيادة التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة المقدرة الادخارية، ويعزز القدرة الضريبية للاقتصاد القومي، بما لذلك من أثر فعال لتعزيز النمو الاقتصادي في مصر. وتتفق النتائج مع ما ورد بدراسة **Bleaney, M.& Gemmell1999**

أما في الأجل القصير، فقد أظهرت النتائج أثرًا إيجابيًا أيضًا؛ إذ بلغ الأثر عند التغير الأول ٠.٠٧٤٥٨٥ وعند التغير الثاني ٠.٠٣٦٩٣٢، وكلاهما عند مستوي معنوية ٥٪. يعكس ذلك دور الإنفاق الرأسمالي، في خلق الوظائف الجديدة وتوليد دخول جديدة، تسمح بتحقيق زيادة في المقدرة الادخارية للاقتصاد القومي، ودورها في تحفيز النشاط الاقتصادي على المدي القصير من خلال خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية. اتفاقا مع دراسة **Noha Hesham Ghazy, et all2021**

٥. بالنسبة للمتغير الرابع وهو الإنفاق على الصحة والتعليم (X4)

كان تأثير الإنفاق على الصحة والتعليم إيجابيًا في الأجل الطويل عند مستوي معنوية ٥٪، حيث يؤدي كل تغير بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة النمو المستدام بمقدار ٠.٢٢٣٩٩٥. وهذا يعكس دور تحسين مستوى رأس المال البشرى وأهميته في تحقيق النمو المستدام.

أما في الأجل القصير، فقد كان الأثر متباينًا؛ حيث يظهر أثر إيجابي بمقدار ٠.٠١٣٦٤٤ عند التغير الأول عند مستوي معنوية ٥٪، بينما كان التأثير سالبًا بمقدار -٠.٠٩٦٥٧٦ عند التغير الثاني عند مستوي معنوية ٥٪. يمكن تفسير هذا التباين بعدم استقرار الإنفاق الموجه لمجالات الصحة والتعليم بالاقتصاد المصري. نتيجة نقص الموارد المتاحة. ولكن جملة القول تؤكد دور الإنفاق على الصحة والتعليم يساعد على تحسين جودة رأس المال البشرى وقدرته الانتاجية ويدعم تحقيق النمو المستدام في الاقتصاد القومي. وتتفق هذه النتائج مع **دراسة ,Petro Sauti Magai and Rosemary Emmanuel Masele (2023)**،

٦. بالنسبة للمتغير الخامس وهوالإيرادات غير النفطية (X4)

كان تأثير الإيرادات غير النفطية إيجابيًا في الأجل الطويل عند مستوي معنوية ٥٪، حيث يؤدي كل تغير بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة النمو المستدام بمقدار ٠.٢٢٨٦٣٣. ويُفسر ذلك بتنوع مصادر الدخل القومي، مثل الضرائب والجمارك، التي تُساهم في تحقيق مزيد من الإيرادات العامة للدولة والتي تستخدم فى تمويل الإنفاق العام دون الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية.

أما في الأجل القصير، كان التأثير إيجابيًا أيضًا؛ إذ بلغ ٠.١٠٠٠٨٦ للتغير الأول و٠.٠٢٤١٢٠ للتغير الثاني، وكلاهما عند مستوي معنوية ٥٪. يعكس ذلك مدى استقرار الإيرادات غير النفطية في تمويل احتياجات الاقتصاد المصري على المدي القصير. وقدرة الاقتصاد المصري على التنوع وتقليل أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد المصري ومصادر الدخل القومي المتحقق ب، غير أن محدودية التأثير ترجع بشكل أساسي إلى ماتعاني الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في مصر من نقص مصادر التمويل اللازم لتحقيق استثمارات كافية بتلك القطاعات. وتتفق النتائج التي تم التوصل إليها مع نتائج **Alkathiri and et.al, (2022)**" و دراسة (***Ebrahim Anvari1, 2020,***)،

٧. بالنسبة للمتغير السادس وهو التضخم (X6)

كان تأثير التضخم سلبيًا في الأجل الطويل عند مستوي معنوية ٥٪، حيث يؤدي كل تغير بمقدار وحدة واحدة في التضخم إلى انخفاض النمو المستدام بمقدار −٢.٣١ .E+09يمكن تفسير ذلك بأن التضخم المرتفع يضعف القوة الشرائية ويؤدي إلى تآكل المدخرات والاستثمارات، مما يعيق تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

أما في الأجل القصير، فقد كان التأثير أيضًا سلبيًا عند التغير الأول بمقدار −E+081.٥٥، ولكنه تحوّل إلى إيجابي عند التغير الثاني بمقدار ٣.٧٨ .E+08يمكن تفسير هذا التناقض بتأثير التضخم على المدي القصير، حيث قد يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي مؤقتًا نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة تآكل القوة الشرائية. اتفاقا مع **دراسة (محمد عوض محمد ٢٠٢٠).**

بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ (:)*(−1)CointEq

جاء معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا عند مستوي ٥٪ بقيمة −٠.٥٩٧٤٤٧، مما يعكس سرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة في الأجل القصير. يشير ذلك إلى أن النمو المستدام في مصر يتكيف بنسبة ٥٩.٧٪ في كل فترة لتحقيق التوازن.

٥. النتائج والتوصيات، وسيناريوهات لتحسين كفاءة استخدام الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري:

١.٥ النتائج:

١- أظهرت النتائج إيجابية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو المستدام في الاقتصاد المصري وفقا لوجهه نظر كينز بكون الإنفاق الحكومي متغير مستقل والنمو المستدام متغير تابع.

٢- أظهرت النتائج زيادة الدور الإيجابي للإنفاق الاستثماري خاصة في الأجل الطويل مما يعنى ضرورة توجيه سياسات الإنفاق الحكومي لتدعم الإنفاق الاستثماري، وخاصة في المشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة ودعم البنية التكنولوجية التي

تواكب التقدم التكنولوجي الحديث لتظهر أثرا إيجابيا أكبر على تغيير طبيعة الهياكل الإنتاجية وتأثيره المضاعف على الدخل القومي.

٣- أظهرت النتائج الأثر المتذبذب للانفلاق الاستهلاكي (الجاري) والذي يحظى بالنصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي، نتيجة للدور الاجتماعي للحكومة والتي تقوم به لتعويض الأثار السلبية المترتبة على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير أسعار الصرف، ومواجهة الأزمات الطارئة مثل ازمة كوفيد -١٩. ويؤكد ذلك ضرورة أتجاه الحكومة لترشيد الإنفاق الجاري بما لا يضر بأوضاع محدودي الدخل، وتوجيه سياسات الإنفاق الاستهلاكي لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية لسد فجوة العرض من ناحية ودعم القطاعات الإنتاجية والأنشطة التصديرية من جهة أخرى، ليظهر الأثر المضاعف على تنمية الجهاز الإنتاجي وتقليل التوجه للخارج، من خلال ترشيد سياسات الاستيراد. ووضع حلول مناسبة للخروج من أزمة المديونية الخارجية لتخفيض أعباء خدمة الدين الخارجي.

٤- أظهرت النتائج إيجابية تأثير الإنفاق على الصحة والتعليم على تحقيق النمو المستدام وإن كان الأثر محدود نسبيا نتيجة انخفاض التمويل الموجه اليه. لكنة أحد أهم قاطرات النمو المستدام في الاقتصاد القومي كون العامل البشرى يُعد القاسم المشترك الأعظم في عمليات التنمية بشكل عام.

٥- رغم إثبات النتائج إيجابية العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين الإنفاق الحكومي وتحقيق النمو المستدام في الاقتصاد المصري. إلا أن مؤشرات أداء الاقتصاد المصري ومؤشرات كفاءة الإنفاق الحكومي تؤكد محدودية قدرة الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرضية من استدامة مصادر الدخل ومن ثم استدامة النمو الاقتصادي نتيجة لنقص الموارد الشديد التي تمول الإنفاق الحكومي من ناحية ومن ناحية أخرى سوء تخصيص الموارد في مصر والذي يهمل تماما القطاعات الإنتاجية الأساسية والتي تعتبر الداعم الأساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي..

٢.٥ التوصيات وسيناريوهات لتحسين كفاءة استخدام الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري:

يُعد الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي للتنمية منذ أن دعمه الفكر الكنيزي، ويمتلك الاقتصاد المصري العديد من المقومات التي يمكن أن تدعم مسار التنمية وتفتح أفاقا جديدة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي وضمان استدامته، غير أن هذا الطريق تعوقه العديد من المعوقات التي باتت حجر عثرة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، وعلى ذلك يمكن اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها في المرحلة القادمة من خلال اتباع التخطيط طويل الأجل ووضع رؤي مستقبلية شاملة مع مراعاة المعايير التالية:

١- أولوية تعزيز البنية الأساسية والتكنولوجية عبر أليات المشروعات القومية بهدف تحسين وتطوير البيئة اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، ومواجهة مشكلة البطالة من خلال وضع إستراتيجية طويلة الأجل لرفع كفاءة العملية التعليمية وتحديث وتعزيز المعرفة التكنولوجية بما يدعم اقتصاد المعرفة.

٢- الاتجاه إلى التمكين الاقتصادي للشباب والنساء في مصر والتي تُعد خطوة أساسية بتخطي العقبات وتحقيق قفزة كبيرة نحو المستقبل الرقمي وريادة الأعمال.

٣- العمل على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال التوجيه نحو خلق قواعد إنتاجية في جميع المجالات الحقيقية بما يدعم قوة الاقتصاد، ويعزز مكانته التنافسية بالأسواق الدولية ويخلق فرصا للتوظف بالداخل بما يساهم في سد الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ويحمي الاقتصاد القومي من أثر الصدمات الخارجية.

٤- تعديل المناخ التشريعي ليسمح بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يحقق ويدعم النمو المستدام.

٥- العمل على الحد من ممارسات الفساد التي تساهم في هدر الموارد الاقتصادية وتطبيق معايير الشفافية والحوكمة.

٦- تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في توجبه الاستثمارات نحو القطاعات الرئيسية

٧- تعزيز الشراكة الإقليمية بين مصر ودول الجوار من الدول العربية لتدعيم التعاون والتبادل الاقتصادي في جميع المجالات. وتسهيل عملية انتقال عناصر الإنتاج بينها.

٣.٥ مجالات بحثية مقترحة:

١- أثر تطبيق التحول الرقمي على كفاءة سياسات الإنفاق الحكومي في مصر.

٢- أثر الصدمات والأزمات الدولية على قدرة سياسات الإنفاق الحكومي في تحسين معدلات النمو المستدام في الدول النامية.

قائمة المراجع:

١. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

٢. *دبي نسيمة، بن زاوي يمينة، (٢٠٢٠)، **فاعلية الإنفاق الحكومي وأثره في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٥**، جامعة محمد بن مضياف بالمسيلة- الجزائر.*

٣. سالم بشير ذهب، وصالح عبد السلام درز، (٢٠١٩)، "**العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا- دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الاسمرية الاسلامية، العدد الثالث عشر.

٤. صلاح مهدي البرمان٢٠٠٨، **قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل فلي الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج – المنتج الديناميكي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد١٥ العدد ٥٢ العراق، ص١٦٥.

٥. عبد العظيم حسن، (٢٠٢٢)، "**أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (٥٢)، العدد (٣).

٦. قاعدة بيانات البنك الدولي.

٧. قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

٨. كوفان تمر غازي وفاطمة رمضان سمو، (٢٠١٩)، "**أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة (٢٠٠٦-٢٠١٧)**"، مجلة جامعة كوية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

٩. محمد جابر السيد، (٢٠٢٣)، "**حجم الحكومة والنمو الاقتصادي: أثر الربيع العربي**"، مجلة حكمة، المجلد (٣)، العدد(6).

١٠. محمد عوض محمد، (٢٠٢٠)، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين**"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.

١١. نعمان منذر يونس ومنعم أحمد خضير، (٢٠١٨)، " **قياس أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦) باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة تكرت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٣)، العدد (٤٣).

١٢. هاجر سلاطيني، (٢٠١٤)، "**سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر والامارات العربية المتحدة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس- الجزائر.

١٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – بيان الحسابات القومية – سنوات مختلفة.

١٤. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – بيان الحسابات القومية –مصر، سنوات مختلفة.

١٥. وزارة المالية، البيان المالي، أعداد مختلفة.

1. Amany Abdel El Wahab, (2021), "**Efficiency of Public Health Expenditures in GCC: A focus on Kuwait**", Journal of Development and Economic Policies Vol.23, No.2
2. Bleaney, M.& Gemmell, N.& Kneller, R., (1999), **Testing the endogenous growth model: public expenditures taxation, and growth in the long run**, Canadian Economics Association, Vol. 34, No. 1.
3. Cetin, M. & Kemal, N., (2017), **Does Government Size Affect Economic Growth in Developing Countries? Evidence from Non-stationary Panel Data**. European Journal of Economic Studies, Vol. 26.
4. Chobanov, D. & Mladenova, A., (2009), **what is the optimum size of government,** Institutes for Market Economics, Bulgaria.
5. Donald Djatcho Siefu, Martin Njocke and Neba Cletus Yah, (2018), "**Government Spending and Economic Growth in Cameroon**", European Scientific Journal, Vol.14, No.28.
6. Ebrahim Anvari1, Abdol Majid Ahangari and Elham Jafari, (2020), "**The Role of Government Health and Education Expenditure on Economic Growth in Iran and OPEC Countries**", Iran Economic Review, Vol. 24, No. 4.
7. Facchini F., Melki M., (2011), **Optimal Government Size and Economic Growth in France (1871-2008): En Explanation by the State and Market Failures**, CES Working Papers, ISSN: 1955-611X, Paris, 1-38.
8. Fakhri J. Hasanova, Nader Alkathiri and et.al, (2022), "**The impact of fiscal policy on non-oil GDP in Saudi Arabia**", Applied Economics, Vol.54, No.7
9. Faten Al-Jabsheh, et all 2021, "Investment and Sustainable Economic Growth: Empirical Perspective on Kuwait's Dual Challenge During the COVID-19 Pandemic and Beyond", International Journal of Economics and Financial Issues, 11(4), 41-52. from https://ssrn.com/abstract=3978917
10. Gisele Mah and et.al, (2017), "**The Role of Government Spending on Economic Growth in A Developing Country**", Risk governance & control: financial markets & institutions, Vol.7, Issue.2.

11. Global Sustainable Development Report (GSDR) 2019 | Department of Economic and Social Affairs.

١٢. https://www.marefa.org/

13. Mohammed Daher Alshammary, Norlin Khalid and et.al, (2020), "**Government Expenditures and Economic Growth in the MENA region: A Dynamic Heterogeneous Panel Estimation**", The International Journal of Finance & Economics, Vol.29, Issue.3.
14. Momotimi Samuel JOHN, (2017), "**Effect of Federal Government Capital Expenditure on the Nigerian Economic Growth**", Master's Thesis, The School of Postgraduate Studies- Delta State University.
15. Noha Hesham Ghazy, Hebatallah Ghoneim and Dimitrios Paparas, (2021), "**The validity of Wagner's law in Egypt from 1960–2018**", Review of Economics and Political Science Vol. 6, No. 2
16. Norimah Rambeli, Dayang Affizzah Awang Marikan and et.al, (2021), "**The Dynamic Impact of Government Expenditure in Education on Economic Growth**", International Journal of Business and Society, Vol. 22 No. 3
17. OECD, All in board,"
18. Omar Ibrahim, (2022), "**Measuring the Output Effects of Fiscal Policy in Egypt: A Disaggregated Structural VAR Analysis**"
19. Organization for Economic Co-operation and Development, Annual Report 2012.
20. Petro Sauti Magai and Rosemary Emmanuel Masele, (2023), "**Government Expenditure and Economic Growth in Tanzania**", Tanzanian Economic Review, Vol. 13, No. 2
21. Samuel Ochinyabo, (2021), "**Government Expenditure and its Effect on Achieving the Sustainable Development Goals in Nigeria**", African Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, Issue.3
22. Sanjeev Nhemhafuki, (2023), "**Government Expenditure and Economic Growth: A Cross-Country Analysis**", Journal of Economics Students, Vol. 1, No.1 .
23. UN, Sustainable Development Solutions Network (SDSN). (2021). "The Social Progress Index 2021." (https://www.socialprogress.org/).
24. UNESCO. (2021). "Global Education Monitoring Report 2021." (https://en.unesco.org/gem-report/).